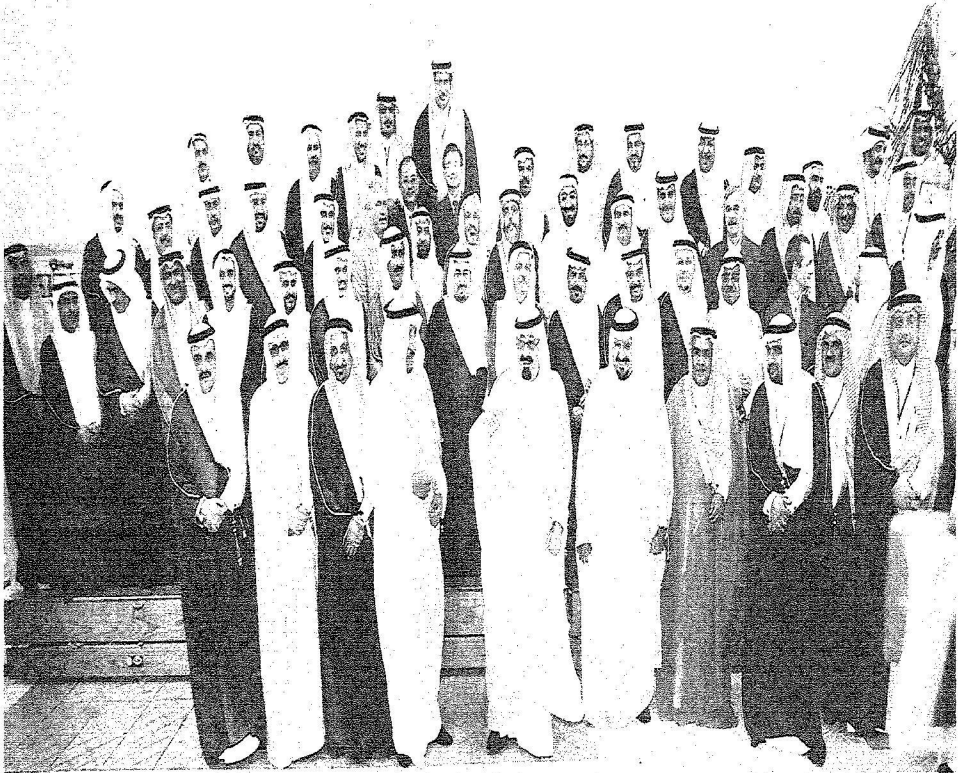


المستشار الاقتصادي لرئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع لـ الاقتصادية :

كل ريال تنفقه الحكومة في الجبيل يجذب 4 ريالات من استثمارات القطاع الخاص



صورة جماعية تجمع خادم الحرمين الشريفين وولي العهد مع المسؤولين في مدينة الجبيل الصناعية في مناسبة سابقة.

20% نسبة نمو الصادرات في الجبيل وينبع.. والهيئة

الملكية بدأت إنشاء مجمعين صناعيين من نقطة الصفر

74 مليار ريال مساهمة الهيئة الملكية في الناتج الإجمالي

و64 مليار في الناتج الصناعي

كشفت الدكتور عبد الله السلامة المستشار الاقتصادي لرئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع أن كل ريال سعودي تنفقه الحكومة السعودية ينتج ويوجد معه أربعة ريالات من استثمارات القطاع الخاص المباشرة في المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع.

وقال الدكتور السلامة لـ «الاقتصادية» بمناسبة تدشين خادم الحرمين الشريفين عددا من المشاريع التنموية والصناعية في الجبيل اليوم إن المؤشرات الاقتصادية لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين أصبحت من محاور تعدد مصادر الدخل؛ حيث إنه ويجراء مقارنة بسيطة للفترة من 2003م إلى 2008م يتضح تعاطف الأرقام والنسب عاما بعد آخر؛ حيث ارتفعت مساهمة الهيئة الملكية للجبيل وينبع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 53.7 مليار ريال إلى 74 مليار ريال، وكذلك إجمالي الناتج الإجمالي الصناعي من 46,7 مليار ريال إلى 64 مليار ريال.

وأشار السلامة إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في الفترة ذاتها من 47 مليار ريال إلى 81 مليار ريال؛ يعد رقما تاريخيا إجماليا مؤشرا حيث تستقطب المدينتان أكثر من 60 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المتدفق على المملكة، وبين إن كل ريال تنفقه الدولة ينتج أربعة ريالات من استثمارات القطاع الخاص المباشرة في المدينتين، إضافة إلى نمو قطاع الصادرات من مدينتي الجبيل وينبع بنحو 20 في المائة.

وأضاف أن تنمية المدينتين لم تكن قاصرة على التنمية الصناعية والاجتماعية والبنى الأساسية فحسب، بل ركزت على تنمية رأس المال البشري بشكل غير مسبوق على مستوى المملكة

مجالس هذه المؤسسات التعليمية والتدريبية بدراسة احتياجات سوق العمل بصفة مستمرة ووضع الخطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للواء بها وذلك بالتعاون مع رجال القطاع الخاص وبالذات القطاع الصناعي. وبين أنه من ضمن الجوانب الإيجابية لمؤسسات الهيئة ما يتعلق بالدخل المتحقق من الزكاة وضرائب الدخل والاستقطاع الذي تجاوز 11,3 مليار ريال في الفترة من 2002م إلى 2008م تعد إيرادات لخزنة الدولة.

وقال الدكتور السلامة إن الهيئة الملكية بدأت إنشاء مجتمعين صناعيين من نقطة الصفر؛ حيث تولى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - برحمه الله - عندما كان وليا للعهد تنفيذ مبادرة طموحة أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع؛ حيث ترأس مجلس إدارة الهيئة الملكية وتابع العمل الميداني حتى أصبحت هاتان المدينتان أكبر مجتمعين صناعيين للصناعة ذات الاستخدام المكثيف للطاقة على مستوى العالم. وفي عهد خادم الحرمين الشريفين

الملك عبد الله بن عبد العزيز وصفتهما موسوعة جينيس للأرقام القياسية (أكبر مشروع هندسي في العالم) الذي أكد استمرارية هذا التفوق حينما وضع حجر الأساس للجبيل (2) في كانون الأول (ديسمبر) 2004م أعقب ذلك وضع حجر الأساس لتببع (2).

يذكر أنه في عام 1975 وفي إطار الخطة الخمسية الثانية اتخذت المملكة قرارا تاريخيا استراتيجيا لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعدد مصادر الدخل وينص على إيقاف حدر الغاز المصاحب لاستخراج البترول وتكليف أرامكو السعودية؛ بجمعه ومعالجته ونقله إلى كل من الجبيل وينبع لاستعماله كلقيم للصناعات البتروكيمياوية وإنشاء الهيئة الملكية للجبيل وينبع وإدارتها لاستيعاب الصناعات البتروكيمياوية وإنشاء الشركة السعودية للصناعات الأساسية، سابقا، لإقامة مصانع بتروكيمياوية تستفيد من الغاز وترفع قيمته المضافة. وتشكل تكاملا بين جهات العمل المهنية الثلاث (الهيئة الملكية للجبيل وينبع، أرامكو السعودية، سابقا).

وتنفرد الهيئة بريادة في الإدارة والتمويل في الاستقلال المالي والإداري فعدت أن تقرر إنشائها أذركت القيادة السعودية المتطلبات العملية لوضع هذا القرار موضع التنفيذ. فلم يقتصر مرسوم التأسيس على منح الهيئة السلطات الكاملة لتطوير وإنشاء وتشغيل وصيانة التجهيزات الأساسية في المدينتين، بل منحها أيضا صلاحيات استثنائية تمتلث في تخصيص ميزانية مستقلة لها، ومنحها استقلالاً إدارياً لتمكينها من تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها. مما جعلها مؤسسة فريدة من نوعها في المملكة.